

STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



الكونفدرالية الكويتية
المحكمة الدستورية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٥ من جمادى الآخرة ١٤٤١ هـ الموافق ١٩ فبراير ٢٠٢٠ م
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة
وأعضاءة السادة المستشارين / خالد سالم علي و صالح خليفة المرشد
و عبدالرحمن مشاري الدارمي و إبراهيم عبدالرحمن السيف
وحضر____ور السيد / محمد خالد الحسين أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

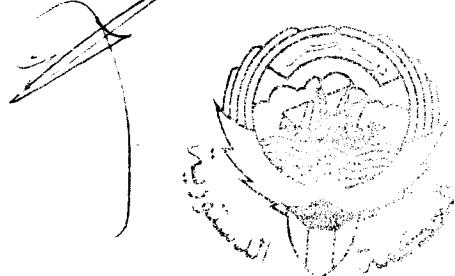
القضية المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (٢) لسنة ٢٠١٧ "دستوري"
بعد أن أحالت محكمة الجنائيات القضية رقم (٢٦٤) لسنة ٢٠١٦ حصر نيابة العاصمة -
المقيدة برقم (٤) لسنة ٢٠١٦ جنائيات السلاح

المقامة من:

.النيابة العامة.

ضد :

١- زنifer جمعان زنifer العازمي. ٢- عيد سعود علي العازمي.





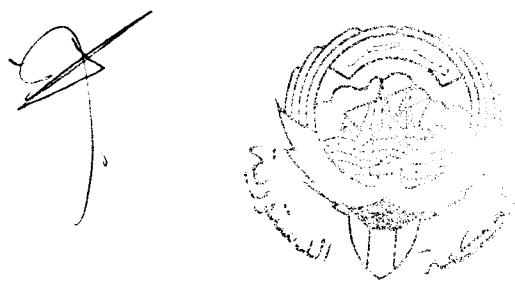
الوقائع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - أن النيابة العامة أنسنت إلى المتهمين أنهما في يوم ٢٠١٦/٢/٢٤ بدائرة مباحث السلاح بمحافظة العاصمة: حازا وأحرزا الذخائر المبينة قدرًا ووصفاً بالتحقيقات دون أن يكون مرخصاً لهما بالاتجار فيها على النحو المبين بالتحقيقات.

وظلبت عقابهما بالمواد (٤/١) و(١٦/١) و(١٦/٢) من المرسوم بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩١ في شأن الأسلحة والذخائر، والمادة (٤) و(٥) من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات.

وبجلسة ٢٠١٧/١/٤ بعد أن ترأتى للمحكمة - من تلقاء نفسها - وجود شبهة بعدم دستورية نص المادة (الأولى) من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات لمخالفتها نصوص المواد (٣٠) و(٣١/١) و(٣٤/١) من الدستور، حكمت بوقف الدعوى تعليقاً وإحاله الأمر للمحكمة الدستورية للفصل في مدى دستورية نص المادة سالفة البيان.

وقد ورد ملف القضية إلى إدارة كتاب هذه المحكمة، وقيدت في سجلها برقم (٢) لسنة ٢٠١٧ "دستوري" بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ وتم إخطار ذوي الشأن بذلك، وأودعت النيابة العامة مذكرة في القضية - لتعلق المنازعة الدستورية بنص جزائي عملاً بنص المادة (١٥) من لائحة المحكمة الدستورية - حيث إنتهت رأيها فيها إلى رفض الدعوى.





وقد نظرت المحكمة الدعوى على النحو المبين بمحاضر جلساتها، وبجلسة ٢٢/١/٢٠٢٠، قررت إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن المادة (الأولى) من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات تنص على أن "يجوز للنائب العام أو من يفوضه - بناء على طلب من وزير الداخلية أو من يفوضه - أن يأذن كتابة لرجال الشرطة بتفتيش الأشخاص والمساكن والأماكن ووسائل النقل العام والخاص الكائنة في موقع معين خلال فترة زمنية محددة إذا ما دلت التحريات الجدية على حيازة أو إحراز أسلحة نارية أو ذخائر أو مفرقعات بالمخالفة لأحكام القوانين الأخرى".

وحيث إن مبني النعي على هذه المادة - حسبما جاء في حكم الإحالـة - حاصلـه أنها قد خالفـت المواد (٣٠) و(١/٣١) و(٤) من الدستور، وانطـوت على اعتـداء على الحرـية الشخصـية، والحياة الخاصة للأفراد، وحرمة مسكنـهم، والإـخلـال بأصل البراءـة المفترـض للإـنسـان، إذ أجازـت للنـائب العام أو من يـفوضـه، الأمرـ بالـتفـتيـش دونـ ضـوابـط تحـكمـهـ، ودونـ تحـديـد للأـماـكنـ والأـشـخاصـ المـتـحـرىـ عـنـهـ والـجـرـائمـ المـنـسـوبـةـ إـلـيـهـمـ فيـ التـحـريـاتـ المعـروـضـةـ وـذـلـكـ قـبـلـ إـصـارـ الأـمـرـ بـالـتـفـتيـشـ.





وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد اطّرَد على أن أحكام الإحالات إليها من المحاكم لا تعد - في حد ذاتها - فصلاً في شرائط قبول الدعوى الدستورية، بل للمحكمة الدستورية أن تراقب مدى صحة اتصالها بالدعوى الدستورية وفقاً للإجراءات المقررة أمامها بما لها من سلطة الإشراف على هذه الإجراءات.

لما كان ذلك، وكان يشترط لقبول الدعوى الدستورية - على نحو ما هو مستقر عليه - أن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً وضرورياً للفصل في الخصومة الأصلية بحيث لا يمكن تجنبه، فإذا كان من الممكن الفصل في القضية الموضوعية عن غير طريق تلك المسألة وذلك بآعمال قاعدة قانونية أخرى، فإن المنازعة الدستورية تكون غير منتجة وبالتالي غير لازمة.

ومتى كان ذلك، وكانت المادة (١٥١) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن "تعتمد المحكمة في اقتناعها على الأدلة المستمدّة من التحقيق الذي أجرته في القضية أو من التحقيقات السابقة على المحاكمة، ولها الحرية المطلقة في ترجيح دليل وتكوين اقتناعها حسبما يوحيه إليه ضمیرها..."

وكان مؤدي ما تقدم أن القانون قد أمد القاضي في المسائل الجزائية بسلطة واسعة وحرية كاملة في سبيل تقصي ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومقدار اتصالهم بها، وأتاح له السبيل في التيقن من صحة الإجراءات السابقة على ضبط المتهم وتفتيشه ومدى سلامته ذلك الأمر من الناحية القانونية والواقعية، بل جعل الحكم في ثبوت الاتهام أو نفيه رهين بصحة الإجراءات المشار إليها فإن صحت





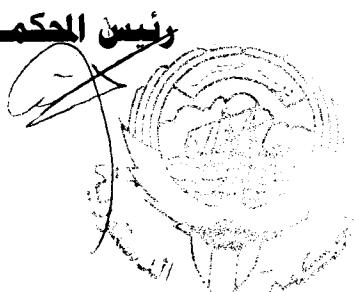
- في نطاق السلطة التقديرية للمحكمة دون معيق - يصار إلى النظر في أدلة الثبوت ، وإن الحكم بالبراءة يكون هو مصير الدعوى الجزائية المحتمم، وفتح له باب الإثبات على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلاً إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدّة من كل عنصر بمحض وجданه فيأخذ بما تطمئن إليه عقيدته ويطرح ما لا يطمئن إليه، غير ملزم بأن يسترشد في قضائه بقرائن معينة، بل له مطلق الحرية في تقدير ما يعرض عليه منها، شريطة أن يكون عقيدته بنفسه من خلال التحقيق النهائي الذي يجريه .

ومتى كان ما تقدم، وكان الفصل في مدى دستورية المادة الطعنية غير لازم للفصل في القضية الجزائية، إذ لا يخل بحق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها في شأن أدلة الدعوى المرددة أمامها، بل تظل التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش بالشروط التي يتطلّبها القانون لصحتها مما تستقل المحكمة بتقديرها دون غيرها، فضلاً عن أن النص الطعين لا يلزم محكمة الموضوع بالأخذ بما ورد ياذن التفتيش القائم على التحريات المقدمة لجهة التحقيق، كما أن النص ذاته لم يمنع المتهم من الدفع ببطلان التحريات لعدم جديتها إذا كان لذلك مقتض، ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم قبول الدعوى.

رئيس المحكمة



أمين سر الجلسة

